

الإسلام والتكافل الاجتماعي

لفضيلة الأستاذ الإمام الأكبر شيخ الأزهر

محمود شلوت

مطبعة الأزهر

الإسلام والتكافل الاجتماعي

لفضيلة الأستاذ الإمام الأكبر شيخ الأزهر

محمود شلوت

مطبعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاسلام والتكافل الاجتماعى

١ - تعريف :

التكافل الاجتماعى هو إيمان الأفراد بمسئولية بعضهم عن بعض ، وأن كل واحد منهم حامل لتبعات أخيه ، فإذا أساء كانت إساءته على نفسه وعلى أخيه ، وإذا ما أحسن كان إحسانه لنفسه ولأخيه .
وهو أول عناصر الحياة الطيبة للجماعات ، عليه تروى حياتها ، وبه تكون هزيمة كريهة ، متمتعة بهيبتها ، قائمة بواجبها .

٢ - الاسلام والمجتمع :

والإسلام ليس ديناً روحياً بحتاً ، كما يخطئ . فى تصويره وفهمه بعض الناس ، فيكون خاصاً بالعلاقة بين المبدور به ، ولا شأن له بتنظيم شئون الجماعة وبناء حياتها ، ولكنه دين عام شامل ، يقرر :

أولاً : صلة الإنسان بربه .

ثانياً : أصول التنظيم للعلاقة البشرية والشئون العامة التى تروى عليها سعادة المجتمع .

وفي سبيل استجابة الناس لهذا التنظيم حرص الإسلام على أن يكون توجيههم إليه منبعثاً عن خشيتهم لواقعته ، واستشعارهم لعظمته ، وبقينهم أنه يعلم سر الإنسان وعلايته ، وذلك لكي تستقر في النفوس مبادئ الرحمة والمحبة والتعاون وتبادل المنافع وتوحيد الشعور والإحساس ، ويرى الفرد في نفسه لبنة من لبنات المجتمع ، فيبذل من نفسه ومن حياته ما يحقق جزئيته للمجتمع .

٣ — التوافق الاجتماعي بين المسلمين ومراه :

وأفراد المجتمع الإنساني ليسوا وحدات يمكن أن تستقل بعضها عن بعض ، وإنما هم ، بطبيعة وجودهم في هذه الحياة وظروف معيشتهم فيها ، وحدات تتبادل المنافع ، وتعاون على قضاء المصالح .

غير أن الإسلام لم يكتف — بالنسبة للعلاقات بين أفراد المجتمع الإنساني — بما تمليه طبيعة الحياة وظروف المعيشة ، ولكنه شد أزر الطبيعة الاجتماعية بما يقومها من الانحراف ، ويحميها من الانحلال ، نتيجة للعوامل النفسية والنزوات الشخصية التي كثيراً ما تخرج بالناس عن حد الاعتدال اللازم لهدوئهم وسعادتهم وأمنهم واستقرارهم .

ومن هنا حرص الإسلام على أن يربط بين أفراد الناس برباط قلبي يوحد بينهم في الاتجاه والمهدف ، ويجعل منهم وحدة قوية متناصرة

ياخذ بعضها برقاب بعض ، سداها المحبة ، ولختها الصالح العام ، وهدفها السعادة في الدنيا والآخرة ... وهذا الرباط هو رباط الإيمان والعقيدة المتصلة بمبدأ الخير ، وهو الله سبحانه وتعالى .

وقد اتخذ الإسلام عنوانا لهذا الرباط « الأخوة الدينية » بين المسلمين .

وهذه الأخوة ، هي أصدق تعبير عن الحقوق والواجبات الاجتماعية . وهي أقوى ما يبعث في النفوس معاني التراحم والتعاطف والتعاون وتبادل الشعور والإحساس مما يحقق للجمع المثالية التي تخلص به للخير ، وتبعد به عن الشر .

قرر الإسلام هذه « الأخوة » بين المسلمين فقال تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » وقال الرسول صلى الله عليه وسلم « المسلم أخو المسلم » .

وقد سما الإسلام بالأخوة الدينية عن مركز الأخوة النسبية :

(١) فيها اصطلاح المتخاصمون ، واثنتا المتفرقون ، ونسبت العدوات ، وتبادل العفو والصفح ، وأصبح المرء بعد تقيته ظمأ ، يجلس - آمنا مطمئنا في ملا أو خلوة - مع قاتل أبيه أو أخيه ، لا يخشى انتقاما ولا يتوقع أذى : « واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة إخوانا » ، « فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين » .

(ب) وبها فنى المسلم - بأخيه المسلم - قبيلته ، وخرج على عشيرته وخاصم أباه ، وقاتل أخاه .

(ج) وبها فقدت الأخوة النسبية آثارها ، من ولاية وتوارث ، إذا تجردت من الأخوة الدينية .

(د) وبها صار المجتمع الإسلامى ، بالعقيدة والإيمان ، ذا جهاز واحد ، يتقاسم الفرح والحزن ، واللذة والألم ، والسعادة والشقاء ، والرحمة والعطف والإرشاد والمعونة ، مهما تضاءت الديار وتباينت الألسن واللغات .

وذلك كله هو ما صار حقيقة واقعة فى المجتمع الإسلامى الأول بالمدينة المنورة ، بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه إليها ... لقد أصبح المهاجرون والأنصار بعد إخوانهم الدينية ، بما تكافلوا اجتماعيا ، المثل الأواحد - الباقى على الزمن دون تكرار فى أى مجتمع إنسانى آخر - للعاون والتآزر والتكافل الاجتماعى الشامل الكامل .

شعار واحد : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » .

وشعور واحد : « مثل المؤمنين فى توادهم وتماثلهم وترحمهم كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالجنى والنهر » .

ودعاء واحد : « ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ،
ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم » .

لقد بلغ المسلمون ، في هذا المجتمع الإسلامي - بالنسبة لتكافلهم
الاجتماعي - حداً فريداً خلده الله لهم في كتابه العزيز بقوله : « ويؤثرون
على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » .

٤ - شمول التكافل الاجتماعي في الوجود (١) :

وإذا كان العالم في عصره الحديث ينادى بالتكافل الاجتماعي بين
أفراد المجتمع ، فإنه قصره على تحقيق المطالب المعيشية فقط للفئات
المحرومة من الغذاء والكساء والسكن وما إليه . بيد أن الإسلام لم يكتف
بتقرير هذه الحقيقة وحدها ، منذ أربعة عشر قرناً ، وإنما قرر قبلها
لكل مواطن حقوقاً خمسة لا تتم كرامة الإنسان وسعادته بفقدان واحد
منها ، ثم نادى بتحول ظروفهم في الحياة بينهم وبين تمتعهم
بها ، فاعتبر المجتمع هو المسئول عن تحقيقها لهم .

ومن هنا انبثقت فكرة التكافل الاجتماعي في الإسلام بمعناه الشامل
الكامل ، فالإسلام حين ينادى بفكرة التكافل الاجتماعي لا يجعله قاصراً
على المطالب الغذائية أو السكنية أو الكسائية وما أشبه ، بل يجعله
شاملاً لتلك الحقوق الخمسة ، وهي حق الإنسان في :

[١] استؤنس ، في تفسيرات هذه الفقرة والفقرتين الآتيتين ١٠٥، ١٠٦، بما جاء في كتاب
[اشتراكية الإسلام] للدكتور مصطفى السباعي من ص ١٩١ - ص ٢٣٨ طبعة
الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦١ ، المجلد ١٠٨ من سلسلة : اختراقات .

١ — حفظ دينه . ٢ — وحفظ نفسه . ٣ — وحفظ نسله .

٤ — وحفظ ماله . ٥ — وحفظ عقله .

وبذلك جاءت فكرته عن التكافل الاجتماعي شاملة لكل نواحي الحياة المادية والمعنوية .

• — أنواع التكافل الاجتماعي في الإسلام ووسائل تحقيقها :

والتكافل الاجتماعي في الإسلام أنواع كثيرة ، حتم الإسلام ضرورة تحقيقها في مجالاتها جميعا ، وهي :

(أ) التكافل الأدبي : « أحب للناس ما تحب لنفسك » .

(ب) التكافل العلمي : « إن الذين يكتمون ما أنزلنا من اللينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ، إلا الذين تابوا وأصلحوا وينبوا » ، « من كتم علما ألجه الله بلجام من نار يوم القيامة » .

(ج) التكافل السياسي : « المسلمون تكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم » .

(د) التكافل الدفاعي : « انقروا خفاقا وثقالا وجهادوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله » .

(هـ) التكافل الجنائي : « لا يطل دم في الإسلام ، أى لا يذهب هدرا ، وإنما يجازى عليه إما بالقصاص « يا أيها الذين

آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ، وإنما بأخذ الدية ،
عقلاً أو قسامة أو من بيت المال ، فدية مسلمة إلى أهله .
(و) التكافل الكفائي : ومجالة التشريعات التي تبين فروض الكافية .
ويقابله التكافل المعنى : ومجالة التشريعات المتعلقة بالفروض
المعينة كالصلاة والصوم .

(ز) التكافل الاقتصادي : « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » ،
« ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » .

(ح) التكافل الأخلاقي : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده » ،
فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف
الإيمان ، ، مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم
استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ،
فكان الذين في أسفلها إذا استقوا الماء مروا على من فوقهم ،
فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم تؤذ من فوقنا ؟
فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على
أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » .

(ط) التكافل الحضارى : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا
تعاونوا على الإثم والعدوان » .

(ي) التكافل المعيشى : وهو ما يطلق عليه في المجتمع الحديث ،
خطأ ، التكافل الاجتماعى .

٦ - تشريعات التكافل المعيشى فى الاسلام :

وقد جاء الإسلام بتشريعات لتحقيق المعيشة الكريمة للفئات المحتاجة وتلك التشريعات تنقسم إلى قسمين :

(١) منها ما ينص على الفئات التى تستحق هذا التكافل وعلى أحكامها .

(ب) ومنها تشريعات تعيين الموارد المالية التى توفر تحقيق التكافل المعيشى لكل هذه الفئات .

والفئات التى تستحق التكافل الاجتماعى نوعان :

(١) فئات يتميز أكثرها بالجزر والفاقة ، وقد وضعت لها التشريعات التى تبين أحكامها وهى : تشريعات الفقراء ، والمساكين ، والمرضى ، والمكفوفين ، والمقعدين ، والشيوخ والمشردين ، والقطاء ، واليتامى ، والأسرى .

(ب) وفئاته قد لا تصنف بالفقر ولا بالجزر ، ولكنها تحتاج إلى المساعدات المالية وغيرها ، ونذكر من تشريعاتها :

(١) تشريع المساعدة : وهو يشمل المدين ، والغارم ، واليتامى ، والقاتل خطأ ، والمنقطع فى بلد غير بلده ويسمى : « ابن السبيل » .

(٢) تشريع الجوار : « واهبوا لله ولا تتركوا به شيئا

وبالوالدين إحسانا ، وبذي القربى واليتامى ، والمساكين ،
والجار ذى القربى ، والجار الجنب والصاحب بالجنب ... ،
« ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » ،
« ما آمن بي من بات شبعان وجله إلى جانبه طار » .

(٢) تشريع الماعون : « ويل للصلين ، الذين هم عن صلاتهم
ساهون ، الذين هم يرآءون ، ويمنعون الماعون » .

(٤) تشريع المشاركة : وذلك عند ما يحين وقت المواسم الزراعية
« كلوا من ثمره إذا أثمر ، وآثوا حقه يوم حصاده » ، وكذلك
عند تقسيم التركة بين الوارثين ، وإذا حضر القسمة أولوا
القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ، وقولوا لهم قولا
معروفا .

(٥) تشريع الضيافة : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم
ضيفه ؛ جائزته يوم ليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، وما بعد ذلك
صدقة ، ولا يحل له أن يشوى عنده حتى يخرجه) .

(٦) تشريع الأعفاف : « وانكحوا الأيامى منكم ، والصالحين من
عبادكم وإمائكم ، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله » ،
« وليستغف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنهم الله من فضله » .

«ولا تكرموا أقيانكم على البغاء ، إن أردن تحصنا ، لتبتنوا
عرض الحياة الدنيا .»

وهناك تشريعات أخرى للتكافل المعيشي في الحالات
الطارئة والنادرة ، ومنها :

(١) تشريعات الاسعاف : في حالات الجوع والعطش المهلكة

« أى رجل مات ضياعا بين أغنياء فقد برئت منهم ذمة الله
ورسوله . » ، وكذلك في حالات الكوارث العامة

كالفيتانات والزلازل والحرائق « من فرج عن مؤمن
كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة »

(٢) تشريعات الطوارئ : كحالات تعرض البلاد لهجوم عدو

« انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في
سبيل الله ، وكحالات الفتن الداخلية « إنما جزاء الذين

يحادون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا
أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف

أو ينفوا من الأرض . »

(٣) تشريعات الإعانات العائلية : كساعات الزواج وعلوات

الأولاد ، فقد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه في

قسمه من يومه فأعطى الأهل حظين وأعطى الأعزب حظا

واحدا ، وكان عمر رضي الله عنه يفرض لكل مولود عطاء

يزاد إلى عطاء أبيه (مائة درهم) كلما نما الولد زاد العطاء .

ولما كانت هذه التشريعات التي وضعها الإسلام لتحقيق التكافل الاجتماعي بين المواطنين تستلزم موارد مالية ، لضمان تنفيذها — وإلا ظلت نظرية بحتة — فقد سن الإسلام التشريعات المالية اللازمة لتنفيذ ، باعتبارها جزءا من تشريعات التكافل الاجتماعي ، وهي :

(١) تشريع الزكاة : وهي تؤخذ ، بنسبة محدودة ، من النقدين (الذهب والفضة) ، وعروض التجارة ، والزروع والثمار وكل ما يستتبت من الأرض . وتصرف لفئات معينة لا هلى أنها إحسان ومنة بل على أنها فريضة من الله ، تؤخذ منهم بالقوة ويحاربون عليها إذا امتنعوا عنها ، حقا لتلك الفئات التي عينها الله بقوله : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل — فريضة من الله ... » ، وفي أموالهم حق السائل والمحروم . .

(٢) تشريع الوقف : ذرياً كان أو خيرياً .

(٣) تشريع النفقات : « لينفق ذو سعة من سعته . .

(٤) تشريع الوصية : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ، إن ترك خيراً ، الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف ؛ حقا على المحسنين . .

(٥) تشريع الغنائم : « واهلوا انما غنمتم من شيء فان الله خمسہ
والرسول ولذی القربى والیتامى والمساكين وابن السبیل ... »

(٦) تشريع الرکاز : « فی الرکاز الخمس ، والرکاز کل ما عثر علیه فی
باطن الارض جامداً کان أو مائماً ؛ کالبترول ... الخ .

(٧) تشريع النفور : « وليوفوا نذورهم ، .

(٨) تشريع الکفارات عن الذنوب ، والإيمان ، والظهار ،
ومخالفات الحج والصوم .

(٩) تشريع الاضاحی : « يا أيها الناس : هلی أهل کل بیت ،
فی کل عام ، أضحية . »

(١٠) تشريع صدقة الفطر : « فرض رسول الله صلى الله علیه وسلم زکاة
الفطر من رمضان صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعیر ، علی العبد
والحر ، والذکر والأنثی ، والصغیر والكبیر ، من المسلمین . »

(١١) تشريعات الخزانة العامة : بالنسبة لمواردها المتعددة من
زکاة ، وخمس غنائم ، وورکاز ، وخراج أرض ، وجزیه
ودوس ، وتركه من لا وارث له .

(١٢) تشريع الکفاية : « إن الله فرض علی أغنياء المسلمین
فی أموالهم بقدر الذی یسع فقراءهم ، ولن یجهد الفقراء ، إذا

جاءوا أو عروا ، إلا بما يصنع أغنياؤهم ، ألا وأن الله يحاسبهم حسابا شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً .

٧ - التضامن الاجتماعي بين المسلمين وعاماته :

والتضامن الاجتماعي بين المسلمين يقوم على دعائتين ، إحداهما التضامن الأدبي ، والأخرى التضامن المادي ، أما التضامن الأدبي فتحققه قوتان ، قوة تعرف الخير والفضيلة وتدعو إليهما بصدق وإخلاص : « كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » .

وقوة تستمع وتتقبل بقلوب مطمئنة وصدور منسرحة والسنة شاكرة وجوارح عاملة : « فبشر عباد ، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، أولئك الذين هداهم الله ، وأولئك هم أولو الألباب » .

ويتفاعل القوتين تقوى روح التعاون الجماعية بين أفراد المجتمع الإسلامي .

أما التضامن المادي فأساسه سد حاجة المجتمع ، وتفريج كرب المكروبين ، والمعونة في تحقيق المصالح العامة التي تهض بحياة الجماعة ويعم خيرها الأفراد على حد سواء .

وليس من ريب أنه أن كل ما تتوقف عليه الحياة ، في أصلها وبكاملها

وساداتها وعزما ، من علم وصحة وعزة وكرافة واتساع عمران وسلطان وقوة - لا سبيل إليه بدون المال .

٨ - موقف المسلم من الاموال :

وقد نظر الإسلام إلى المال نظرة واقعية أساسها هذه الناحية الحيوية في تحقيق حاجات الناس وضروبياتهم وكالياتهم ، وقد رفع الإسلام من شأنه فوصفه بأن دزينة الحياة الدنيا ، ووصفه أيضا بأنه قوام الناس . ومن المعلوم أن قوام الشيء ما به يحفظ ويستقيم .

٩ - المال وسيلة للخير فهو يحصل إلا صمه طريق الخير :

والمال ليس غاية في ذاته ، وإنما هو وسيلة من وسائل تبادل قضاء الحاجات ، فمن استعمله في هذا السبيل كان المال خيرا له وللجتميع ومن استعمله على أنه غاية ولذته انقلب إلى شهوة تورث صاحبها المماليك وتفتح على الناس أبواب الفساد . وانفقوا في سبيل الله ولا تلتفتوا يا أيديكم إلى التهلكة .

وهذا ، والله أعلم ، عبر القرآن عن المال بالخير .

وهذا ولا شك تنبيه إلى وجوب الحصول على المال من طريق الخير حتى يصلح لإتقائه في سبيل الخير ، وكذلك على وجوب تحصيل الخير من طريق المال حتى يظل للنال وصف الوسيلة لا مكانة الغاية . وتحصيل المال يكون من طريق الزراعة والصناعة والتجارة ، نظرا لأن حاجة الجتمع المادية تتوقف على ثلاثتها كلها ، فكما يحتاج إلى

الزراعة في الحصول على المواد الغذائية ، التي تنبتها الأرض ، يحتاج أيضا إلى الصناعات المختلفة في شئون الإنسان المتعددة ، من ملابس ، ومساكن ، وآلات زراعية ، وتنظيم طرق ، وحفر أنهار ، ومد سكك حديدية ، وأخيرا في حفظ كيان الدولة والدفاع عنها ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالصناعات . . . وفي الوقت نفسه يحتاج إلى تبادل الأعيان والمواد الغذائية والمصنوعات مع الأقاليم التي ليست فيها زراعة ولا صناعة .

وإذن فلا بد من الاحتفاظ بالزراعة والصناعة والتجارة ، على مستوى يحقق الغاية من كل منها .

ومن هنا قرر علماء الإسلام أن كل مالا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا فقلعه ووجوده فرض كفاية ، ومعنى ذلك أنه إذا لم يتحقق في الأمة أئمت الأمة كلها ، بحيث لا يرتفع عنها هذا الأثم إلا إذا قامت بكل نوع منها طائفة من الأمة .

وليس من ريب في أن أساس هذه الفرضية هو العمل على تحقيق المبدأ الإسلامى الذى يوجهه الإسلام على أهله ، وهو مبدأ استقلال الجماعة الإسلامية في تحقيق ما تحتاج إليه من الضروريات والحاجيات فيما بينها وبين أبنائها .

وبذلك لا تحمد الأمم الأخر ذات الصناعات والتجارات سيلا إلى التدخل في شئونها ، وتظل محفظة بكيانها وعزتها ونظمها وتقاليدها.

وخيرات بلادها : إذ كثيرا ما اتخذ هذا التدخل سبيلا لاشتراك الدولة الأجنبية في إداره البلاد وتنظيمها ، وأخيرا احتلالها واستغلالها خامات البلاد في الصناعات والتجارات .

١٠ - واجب ولي الأمر بالنسبة لتنظيم طرق تحصيل الأموال وتنسيقها :

ولا شك أن الزراعة والتجارة والصناعة ، هي عماد الاقتصاد القومي لكل أمة تريد أن تحيا حياة استقلالية وشديدة عزيزة ، ومن الضروري العمل على تنسيقها تنسيقا يحقق للأمة هدفها الذي يوجهه الإسلام عليها ، والذي يجب أن تحصل عليه وتحفظ به ، وتمميه ، صونا لكيانها واستقلالها في سلطانها وإدارتها .

وقد أرشدنا تاريخ الاستعمار إلى أن أهم أسبابه ، وأول نافذة يتسلل منها ، إلى الأمة ، تياره الكريه ، وريحه الثقيل هو نقص الأجهزة التي تحقق للأمة كفايتها من هذه العمدة الثلاثة .

وإذا كان من قضايا العقل والدين أن « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » ، وكانت هزة الجماعة الإسلامية أول ما يوجهه الإسلام على أهلها ، وكانت متوقفة على هذه العمدة الثلاثة — كانت هذه العمدة الثلاثة واجبة ، وكان تنسيقها على الوجه الذي يحقق خيرها واجبا .

ومن هنا كان على ولي الأمر في الجماعة الإسلامية ، المهيمن على

مصلحتها وتوجيهها ، أن يعمل جهده بما يحقق للأمة الانتفاع بها كلها ، وإن يعمل على تنسيقها ، بحيث لا يترك الأموال تنجس إلى تركيز عنصر واحد منها دون سواء ، ولا عليه ، في سبيل ذلك ، أن يحول بعضا من الأراضي الزراعية ، مثلا ، إلى رؤوس أموال تجارية أو شركات صناعية على حسب حاجة البلاد المبية على تحديد مصلحتها ، ويُتم بذلك تنسيقها على الوجه الذي يحصلها غنية بنفسها عن غيرها ، فلا يجد الأجنبي بابا للتدخل في شئونها إلا بمقدار ما يحتاجه هو إليها من طريق التبادل العام الذي يقع بين الدول ، بعضها مع بعض .

وهذا نوع من التنظيم فيما ينفع البلاد ، ويقبها شر تدخل الأجنبي .

وليس هذا التنسيق من باب تقييد الحرية في الملكية ، وإنما هو توجيه تستدعيه حاجة البلاد ، ويمكنها من حريتها الحقة الكاملة ، وهو بهذا الاعتبار واجب على ولي الأمر ، بحيث إذا قصر فيه وأهمله كان آثما وكانت أمته معه آثمة ، وإذا ما قام به ووفر به مصلح البلاد واستقلالها ، وعاونته الأمة ، كان سائرا بها في طريق الخير والسعادة ، وكانت معه في مكانة الأمن والطمأنينة .

وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دحى أرضا بالمدينة يقال لها : (النقيع) لترعى فيها خيل المسلمين ، — (وحمى عمر أيضا أرضا بالزبداء وجعلها مرعى لجميع المسلمين ، فجاء أهلها يقولون : يا أمير المؤمنين ، إنها بلادنا ، قاتلنا عليها في الجاهلية ، وأسلمنا عليها

في الإسلام ، علام تحميتها ؟ فأطرق عمر ثم قال : المال مال الله ، والعباد عباد الله ، والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حيت من الأرض شبرا في شبر .

والحق ، هو تخصيص جزء من الأرض ليكون مرمى طاعة لا يملكه أحد ، بل ينتفع به عموم الشعب .

ومن هنا أجمع الفقهاء على أن لولي الأمر أن ينتزع أية ملكية لتوسيع المسجد مع أن الأرض كلها مسجد ، كما أن له ذلك لتوسيع شارع أو غيره من المصالح العامة التي يدخل فيها ، بدون شك ، إتاحة فرصة الحياة الكريمة للأفراد والجماعة على حد سواء .

١١ - المال وظيفة اجتماعية والفقر مرض اجتماعي :

ولما كان المال مال الله ، يسره لعباده ، ليعمروا به الكون ، فقد أضافه إلى نفسه تارة ، فقال تعالى : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » . وأضافه إلى المجتمع تارة أخرى ، فقال جل شأنه : « ولا تؤثروا السفهاء أموالكم ، وفي الوقت نفسه أوضح أن الحائزين له مستخلفين عنه في حفظه وتنميته وإنفاقه على النحو الذي بينه لهم ، فقال سبحانه : « أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، » وقد سخر الله المال للناس جميعا على قدم المساواة : « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه ، » .

فإذا كان المال مال الله ، وكان الناس جميعا عباد الله ، وكانت الحياة التي يعملون فيها ، ويعمرونها بمال الله ، هي أيضا لله ، كان من الضروري .

أن يكون المال ، وإن ربط باسم شخص معين ، لجميع عباد الله ، يحافظ عليه الجميع ، ويتنفع به الجميع ، هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً .

وتحقيقاً لانتفاع الجميع بالمال ، وتطهيراً للنفوس من بواعث الأثرة فيها — حارب الإسلام فى الحائزين للمال والقائمين عليه ، خلق الشح الذى يمنع من البذل الواجب ، وإياكم والشح فإنما هلك من كان قبلكم بالشح ، أمرهم بالقطيعة فقطعوا ، وأمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالفجور ففجروا ، ، ، اتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم ، حملهم على أن يسفكوا دماءهم ويستحلوا عارهم ، ، ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ، .

كحارب السفه الذى يودى بالمال فى غير وجه النفع ، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ، ، ، ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ، .

وحارب الترف الذى يخاق الحقد بين الطبقات ، مما يهدد حياة الأمن والاستقرار ، فضلاهما يشيعه فى المجتمع من معانى الفساد والانحلال ، وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ، ففسقوا فيها ، فحق عليها القول ، فدمرناها تدميراً ، ، ، وكم قصصنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوما آخرين ، فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون ، لا تركضوا ، وارجعوا إلى ما أترقتم فيه ... الآية ، - ، ، وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال ، فى سحوم ، وحيم ، وظل من محموم ، لا باره ولا كريم ، إنهم كانوا قبل ذلك مترفين ، .

وأمر بالاعتدال في الإنفاق فقال : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط ، فتقعد ملوما محسورا ، » .

على أنه إذا كانت خيرات الأرض للناس جميعا ، وكان المال وسيلة إلى خير الناس ، وتيسير المنافع لهم - كان واجب الإنسان أن يسعى ، ليكسب ويحصل على المال ، ولا هذر لأحد في ترك العمل بحجة أن الله قد كتب عليه الفقر ، أو أنه غير محظوظ ، وما إلى ذلك من تعلات ضعاف النفوس والههم ، فالفقر ، في الأصل ، مرض اجتماعي يرجع إلى أحد أمرين .

(أ) أما الكسل والخمول ، وهو ما لا يقره الإسلام .

(ب) وأما العجز أو فقدان وسائل العمل ، ومثل هذا الفقر لا حيلة للإنسان في دفعه ، وهو الذي وضع له الإسلام من تشريعات للتكافل المهيئ ما يدفع بؤسه ويحفظ للفقر كرامته .

١٢ -- كراهية المملوك تكريس الأموال في أيدي قليلة :

والإسلام يكره تكديس الأموال في أيدي قليلة في المجتمع ، فنهى عن كثره وتوعد على ذلك بأشد أنواع العقاب « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم ، يوم يحسّى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون ، » .

وأمر بإعطاء الفقراء نصيباً من مال الغنائم ، كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، ومن هنا أتى عمر رضي الله عنه أرض العراق والشام في أيدي المغلوبين ولم يقسمها بين الفاتحين حتى لا يصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة الواحدة ، في مستقبل الأيام لاى سبب من الأسباب .

١٣ - الام غراء بالانفاق فى سبيل الله :

وقد رسم الإسلام طريق الحياة القويمة للجمتمع المثالى الفاضل وأقامه على مبدأ من التضامى الاجتماعى الذى تحيا به الأمة ويقوى به المجتمع . وفى سبيل ذلك استل من نفوس المالكين ، وأرباب الأموال ، خلال الشح والإسراف والترف ، ثم استعمل كل الأساليب للترغيب فى البذل ، والترهيب من البخل وإهمال حق الفقير والمجتمع ، حتى لقيه رفع الاتفاق إلى مرتبة الإيمان ، أآثم ، ذلك الكتاب لاوب فيه ، هدى للبتقين ، الذين يؤمنون بالغيب ، ويقيمون الصلاة ، وما رزقناهم ينفقون ، ، وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا بما رزقهم الله ، .

وجعل الاعتدال فى إنفاقه من صفات عباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا ، وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا : سلاما ... والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ، ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواما ، كما جعل هدم الاتفاق من أسباب سلوك الكافرين فى النار ، ما سلككم فى سقر ؟ قالوا : لم نك من المصلين ، ولم نك نطمع المسكين ، .

وشدد في ذلك حتى جعل عدم الحض على الإنفاق - بالنسبة لغير
القادرين عليه - من التكذيب بالدين : « رأيت الذى يكذب بالدين ؟
فذلك الذى يدع اليتيم ، ولا يحض على طعام المسكين » .

فها هم :

أما بعد ، فذلك لمحة موجزة قدمتها عن تنظيم الإسلام للعلاقات
البشرية من ناحية التكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع ، وهى ، فى تفاصيلها ،
تحمى أسسا ثابتة ، وقواعد متينة ، لبناء أمتنا ، صرحا شامخا ، يسعد كل
من يلوذه أو ينتمى إليه... كما أنها ، فى مجموعها ، بيان واضح لاشتراكية
الإسلام لمن أرادها ، فهل يجسد الناس فيها وراء ذلك اشتراكية أعم
وأشمل وأنفع وأعمق من هذه الاشتراكية التى شرعها الإسلام ، وهى
تقوم على أساس من الإيمان والعقيدة - وما كان كذلك فهو دائم
بدوام الإيمان والعقيدة ؟

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير أمتنا وديننا .

محمد شلتوت

27

Bibliotheca Alexandrina



0399130